

أثر جودة المعلومات المالية على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الجزائرية
The impact of the quality of financial information on the policy of dividend
distribution in Algerian companies

أ. طارق وهابي المدرسة العليا للتجارة Ouahabi.tarek@gmail.com	د. لمين تغليسية* المدرسة العليا للتجارة tarhlissiaa@hotmail.com
--	---

تاريخ النشر: 2019/04/04

تاريخ القبول: 2019 /02/26

تاريخ الاستلام: 2019/02/26

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير جودة المعلومات المالية على سياسة توزيع الأرباح، باعتبار أن من أهم محددات توزيع الأرباح من عدمه هي المعلومة الجيدة وتوفرها في الوقت المناسب ولدى كل الأطراف ذات العلاقة داخل الشركة، فتوفر المعلومة ذات الجودة للجميع يؤدي إلى اتخاذ قرار توزيع يخدم المصلحة العامة للشركة ويرضي جميع الأطراف ولذلك جاءت هذه الدراسة لتأكيد هذا التأثير.

الكلمات المفتاحية: سياسة توزيع الأرباح، جودة المعلومات المالية.

Abstract:

The objective of this study is to know the impact of the quality of financial information on the policy of the distribution of profits, one of the most determining factors of the distribution of the benefits being the good information and the availability in time, and so, the study came to confirm this effect.

Keywords: profit distribution policy, quality of financial information.

المقدمة:

يعد قرار توزيع الأرباح من بين أهم القرارات المالية داخل الشركة وله العديد من المحددات التي تناولتها العديد من الدراسات إلا أنه يبقى دوماً مشكل تباين المعلومات من بين أهم المحددات التي تتحدد بها سياسة توزيع الأرباح إذ لها دور فعال بالنسبة للمستثمرين، وبالتالي توفر معلومات مالية ذات جودة يحدد القرار المتخذ، فبحكم أن للمسيرين المساهمين معلومات أكثر دقة وجودة من المساهمين الخارجيين وهذا ما يؤدي إلى الانتهازية وبالتالي تضارب في المصالح بين الأطراف ذات المصلحة داخل الشركة، ومن هنا تنشأ مشاكل بين المستثمرين والذي يلزم المسيرين على اتخاذ لأجل إرضاء الأطراف بغض النظر عن مخلفات القرار المتخذ سواء في صالح الشركة أم لا فضلاً عن باقي العوامل والمتغيرات التي تساهم في تحديد قرار توزيع الأرباح.

الإشكالية:

اتخاذ قرار رشيد فيما يخص سياسة توزيع الأرباح يعتمد على مجموعة من الشروط الواجب توفرها وهذا مبني على عدد من المعطيات المفترض نظرياً تأثيرها على سياسة توزيع الأرباح والتي من بينها جودة المعلومات المالية وبالتالي يمكن طرح الإشكالية التالية: ما علاقة جودة المعلومات المالية بسياسة توزيع الأرباح؟

وتدعيماً للإشكالية المطروحة يمكن وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية كالاتي:

- هل تتوفر المعلومات المالية الجيدة في القوائم المالية للشركات؟
- ما هو تأثير جودة المعلومات المالية على سياسة توزيع الأرباح؟
- وكإجابة أولية عن الأسئلة السابقة الذكر يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- تتوفر القوائم المالية للشركات على معلومات مالية ذات جودة؛
- توجد علاقة ارتباط إيجابية بمستوى دلالة إحصائي (0.05) بين جودة المعلومات المالية وسياسة توزيع الأرباح.

أهمية وأهداف الدراسة:

نظراً للأهمية التي تشكلها المعلومات المالية والتي تعد من بين أهم الركائز التي يعتمد عليها المستثمرين، انطلاقاً من هنا فجودة المعلومات المالية المقدمة في التقارير والقوائم المالية بشكل دوري ومستمر يؤدي إلى التقليل من فجوة المعلوماتية بين المستثمرين، ولذلك فوجود تباين في المعلومات يمكن استغلاله للإخلال بسياسة توزيع الأرباح ومنه فإن الهدف من هذه الدراسة يتمثل فيما يلي:

- تحديد ماهية العوامل والمتغيرات التي تحد من قدرة الشركة على توزيع الأرباح.

- المفاهيم ذات الصلة بجودة المعلومات المالية.
- مختلف النظريات المحددة لسياسة توزيع الأرباح.
- معرفة الدور الذي تمارسه جودة المعلومات المالية الصادرة في التقارير والقوائم المالية بين المستثمرين من داخل وخارج الشركة في التأثير على سياسة توزيع الأرباح.
- منهجية الدراسة:** من أجل إعداد هذه الدراسة تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، وذلك اعتماداً على المصادر التي تناولت الموضوع.
- خطة الدراسة:** من أجل إعداد الدراسة والإلمام بجميع جوانبها والإجابة على الإشكالية المطروحة، تمّ تقسيمها إلى ما يلي:

- I. مفهوم سياسة توزيع الأرباح
- II. العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح
- III. المعلومات المالية
- IV. علاقة تباين المعلومات بصراع المصالح
- V. الأرباح الموزعة كوسيلة لنقل المعلومة (الإشارة)
- VI. دراسة ميدانية

I. مفهوم سياسة توزيع الأرباح

سياسة توزيع الأرباح من بين أهم السياسات التي تؤثر على السياسة التمويلية في الشركة إضافة إلى انعكاس هذه السياسة على العلاقة مع المالكين والمساهمين وعلى قيمة السهم في السوق المالي، وتقوم سياسة توزيع الأرباح على مبدأ تحديد مقدار الأرباح التي يتم احتجازها والأرباح المقرر توزيعها على المساهمين العاديين، وتأتي أهمية سياسة توزيع الأرباح من كونها تؤثر على حجم الاستثمارات التي تقوم بتنفيذها الشركة، وتعددت وجهات النظر بصدد سياسات توزيع الأرباح فسم من النظريات يرى بان عملية توزيع الأرباح أمر لا بد منه للمؤسسات لأنها تؤثر على القيمة السوقية للسهم وتعظيم ثروة الشركة ومالكها، ويرى البعض الآخر بأن القيمة السوقية للسهم ليس لها علاقة بعملية التوزيع¹.

وهناك فئات تتأثر وتتأثر في عملية توزيع الأرباح والتي يتم ذكرها في الآتي:

- **الفئة الأولى:** الإدارة العليا والتي لها السلطة في قرار توزيع الأرباح والتي تسعى إلى احتجاز أكبر كمية من صافي الأرباح المحققة وهذا من أجل الاعتماد عليها في تمويل استثماراتها المستقبلية وبطريقة أسهل ومتحكم فيها.
- **الفئة الثانية:** المساهمين مالكي الأسهم وهذه الفئة ممكن تقسيمها إل قسمين كالموالي:

- صغار المساهمين وهم فئة ترغب في الحصول على أكبر كمية من توزيعات الأرباح باعتبارها تشكل لهم عوائد أي دخل جاري.
- كبار المساهمين وهؤلاء هم أصحاب الحصص الكبيرة في الشركة أي أصحاب الأموال الكبيرة وهته الفئة تنظر إلى توزيع الأرباح بمنظارين:
- يفضلون احتجاز الأرباح إذا كان معدل العائد على الاستثمار بالشركة أكبر من معدل العائد على الاستثمار بالسوق.
- وفي حالة معدل العائد على الاستثمار بالشركة أصغر من معدل العائد على الاستثمار بالسوق فهنا يفضلون توزيع الأرباح على احتجازها.
- ومن خلال ما سبق ذكره يتبين ما مدى تأثير سياسة توزيع الأرباح على انتقال الأموال وجذب المستثمرين والمساهمين من خلال بيع وشراء الأسهم.²
- تعرف سياسة توزيع الأرباح على أنها " مضمون لاتخاذ القرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في الشركة، وتتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم.³
- توزيعات الأرباح هي ذلك الخيار الذي يمكن المديرين الماليين من دفع توزيعات نقدية بنسبة مئوية من الأرباح المحققة من طرف الشركة لصالح المساهمين (حملة الأسهم).⁴
- كما يمكن تعريف توزيعات الأرباح على أنها: جزء من الأرباح الذي يقوم المسير بتوزيعها على حملة الأسهم بعد موافقة الجمعية العامة في شكل نقدي أو عيني، هذه الأرباح ناتجة عن نشاط الدورة الحالية أو السابقة لتلبية احتياجات الملاك أو إرسال إشارة للسوق عن وضعية معنية وتكون هذه التوزيعات من الموارد الداخلية أو الخارجية للمؤسسة.⁵

II. العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح

هناك العديد من العوامل المحددة لقرار توزيع الأرباح أو احتجازها والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسة الملائمة، ويختلف أثر كل عامل منها باختلاف ظروف الشركة ويمكن إيجازها في الآتي:

1. المحددات القانونية

تخضع الشركات لقوانين وأنظمة البلد الذي تعمل فيه، مثل قانون الشركات وقانون هيئة سوق الأوراق المالية أنظمتها وتعليماتها، وفيما يتعلق بتوزيع الأرباح فمعظم دول لا تسمح للشركات بدفع أرباح من رأس مالها القانوني والذي يقاس بالقيمة الإسمية للأسهم العادية وفي بعض الدول يضاف الى القيمة

الاسمية للأسهم العادية، علاوة إصدار الأسهم العادية كذلك لا يسمح للشركات عادة بأن توزع الأرباح إذا كانت غير مليئة ماليا أو مفلسة قانونيا. هذه المحددات القانونية لرأس المال توضع من أجل حماية أموال الدائنين والمقرضين⁶.

2. المحددات التعاقدية

بالإضافة إلى القيود القانونية هناك قيود تعاقدية، فمثلا عادة ما تضع عقود القروض قيودا يقضي بأن لا تجري التوزيعات من أرباح سبق احتجازها قبل تاريخ إبرام العقد، فالتوزيعات تكون فقط من الأرباح المتولدة بعد ذلك التاريخ. كما قد ينص العقد على منع إجراء التوزيعات ما لم تكن نسبة التداول ومعدل تغطية الفوائد في مستوى معين، وذلك من أجل توفير موارد لخدمة الدين. إضافة إلى ما سبق يمكن أن يتضمن عقد إصدار أسهم ممتازة قيد يقضي بعدم إجراء توزيعات على حملة الأسهم العادية، ما لم يحصل حملة الأسهم الممتازة على التوزيعات المجتمعمة لهم عن سنوات سابقة، وهو ما يطلق عليه بقيد الأسهم الممتازة⁷.

3. المحددات الداخلية

قدرة الشركة على دفع توزيعات أرباح مقيدة بكمية الأموال المتوفرة لديها على شكل نقد وأوراق مالية قابلة للتسويق. ومع أنه ممكن للشركة أن تقترض من أجل دفع توزيعات أرباح للمساهمين فيها، إلا أن المقرضين يكونون مترددين في اقراض الشركة لهذه الغاية، والسبب في ذلك لأن هذه الأموال المقترضة من قبل الشركة لن تنتج فوائد ملموسة أو تشغيلية تساعد الشركة على دفع ديونها⁸.

4. فرص النمو

حاجة الشركة للتمويل متعلق مباشرة بتوقعاتها للنمو المستقبلي وأي أصول هي بحاجة لاملاكها. ويجب على الشركة تقييم العائد والمخاطرة لمشاريعها الاستثمارية لتمدها بالقدرة على الحصول على التمويل الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركة تحديد تكلفة وسرعة الحصول على التمويل. وبشكل عام، الشركات الكبيرة تستطيع بسهولة دخول الأسواق أو الاقتراض من الشركات المالية والحصول على التمويل الجديد لمشاريعها الاستثمارية، وبالتالي فهي تعتمد على التمويل الخارجي وتقوم بدفع جزء كبير من أرباحها كتوزيعات أرباح. بينما الشركات الصغيرة التي تنمو بشكل كبير ومستمر قد يكون من الصعب عليها دخول الأسواق المالية أو الحصول على القروض من الشركات المالية لدعم مشاريعها الاستثمارية. وبالتالي فان الشركات الصغيرة النامية تعتمد بشكل كبير على التمويل الداخلي من خلال احتجاز الأرباح، وعدم دفع توزيعات أرباح أو دفعها بنسب قليلة⁹.

5. سياسة توزيع الأرباح كقرار استثماري

تشير سياسة توزيع الأرباح إلى كونها قرارا استثماريا إذا ما اعتمدت القرارات الخاصة بها على المصدر الأول، وهو النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل، وفي مثل هذا الموقف قد يمتد آثار هذه القرارات على فرص الاستثمار المتاحة للشركة، ومن ثم فإن قرار التوزيع الخاص بالأرباح هنا قد يعكس مشكلة استثمارية يحتم الموقف الخاص بها اتخاذ قرار ضروري لمجابهتها.

البحث عن حلول لسياسة توزيع الأرباح كمشكلة استثمارية قد يفرض على الشركة أن تنتظر حتى تقرر اختيار الفرص الاستثمارية المتاحة، واستخدام ذلك الجزء المتبقي من النقدية الناتجة عن التشغيل في عملية توزيع الأرباح وذلك بعد استيفاء كافة متطلبات الاستثمار في الشركة¹⁰.

6. سياسة توزيع الأرباح كقرار تمويلي

قد تلجأ الشركة في بعض الحالات إلى الاعتماد على مصدر خارجي في توزيعات الأرباح، وذلك لتجنب المشكلة الاستثمارية الناجمة عن استخدام النقدية المترتبة عن عمليات التشغيل الداخلية، وفي مثل هذا الموقف قد يعكس قرار توزيع الأرباح باستخدام الأموال الخارجية (القروض أو الأسهم الجديدة) مشكلة تمويلية، خاصة إذا ما كان هذا سيؤثر على هيكل التمويل المناسب في الشركة، وهذا يعني بالدرجة الأولى أن الاتجاه نحو استخدام المصدر الخارجي لتمويل عملية توزيع الأرباح، لا بد وأن يتم تخطيطه في ضوء محددات الهيكل المناسب للتمويل، أي بما لا يخل هدف تعظيم سعر السهم الواحد إلى أقصى حد ممكن (تعظيم ثروة الملاك) إن الارتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار والتمويل تبدو واضحة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{توزيعات الأرباح} = (\text{النقدية الناتجة عن التشغيل} + \text{مصادر التمويل الخارجية}) - \text{الأموال المطلوبة للاستثمار}$$

والعلاقة السابقة توضح أن عملية توزيع الأرباح في الشركة، ما هي إلا محصلة للفرق بين ما هو متاح لهذه الشركة من نقدية (داخلية أم خارجية) وبين ما تحتاجه من أموال لعمليات الاستثمار، وذلك مع ملاحظة أنه إذا ما كانت النقدية الداخلية كافية لتغطية مطالب الاستثمار أو تزيد عنها، فلا حاجة أصلا للحصول على الأموال الخارجية كاتجاه لتمويل عملية التوزيع¹¹.

7. اعتبارات المساهمين

على الشركة أن تتبع سياسة توزيع أرباح لها تأثير ايجابي على ثروة المساهمين فيها، والأثر يتعلق بالوضع الضريبي للمساهمين، فإذا كانت نسبة المساهمين الممثلين ماليا كبيرة، والذين يقعون ضمن شريحة ضريبية مرتفعة، فقد تقرر الشركة دفع نسبة قليلة من الأرباح لتأخير دفع المساهمين في الشركة لأرباحهم لحين بيع أسهمهم. إذا حقق المساهمون أرباح رأسمالية عند البيع، فانهم سيدفعون ضريبة على

هذه الأرباح والتي هي في الغالب الضريبة عليها أقل من الضريبة على توزيعات الأرباح. بينما المساهمون ذوي الدخل المنخفضة، فانهم يفضلون دفع نسبة عالية من توزيعات الأرباح.¹² تؤدي تفضيلات المساهمين الحاليين للشركة دورا في تحديد سياسة توزيع الأرباح، ففي الشركات التي تنحصر ملكيتها في مجموعة صغيرة من الأفراد، يكون هناك اتجاه واضح نحو احتجاز نسبة عالية من الأرباح وتوزيع نسبة صغيرة على المساهمين، حيث إنهم يفضلون تأمين احتياجات التمويل بالملكية عن طريق الأرباح المحتجزة بدلا من إصدار أسهم جديدة حتى لا يخسروا سيطرتهم على الشركة بدخول مساهمين جدد، وعدم الاقتراض حتى لا يتحملوا فوائد القروض.¹³

III. المعلومات المالية

المعلومات المالية هي جزء من مكونات نظام المعلومات العام في أي شركة وتعتبر من أهم المعلومات فيه.

1. مفهوم المعلومات المالية: المعلومات المالية هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي التي تنتج بعد معالجة مجموعة من البيانات المحاسبية والمالية، بحيث تمثل هذه المعلومات المالية مجموعة من الحقائق، القيم والأحداث الاقتصادية المساعدة في اتخاذ القرارات.¹⁴

2. مفهوم جودة المعلومات المالية: نجد في الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية اقتراحا أولا تعريف لجودة المعلومات المالية، حيث يعتبر أنها الإطار الذي يضم مجموعة من الخصائص المرتبة فيما بينها بطريقة محكمة والمعدة وفق معايير قانونية ثابتة لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قرار استثمار مواردهم المالية في الشركة وكذا مساعدة باقي الأطراف أصحاب المصلحة في اتخاذ قرارات صحيحة تخص علاقتهم بالشركة.¹⁵

3. الخصائص النوعية للمعلومات المالية

حتى تكون المعلومات المالية ذات أهمية وفائدة يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص والمميزات والتي تجعل منها أداة ووسيلة فعالة للمساعدة في التسيير واتخاذ القرارات المناسبة.

1.3 الملاءمة: يقصد بالملاءمة أن تكون المعلومات المفصح عنها مفيدة ومؤثرة في اتخاذ القرارات المالية من طرف مستخدمي الكشوف المالية في المستقبل القريب، وقدرتها كذلك في المساعدة على تقييم الأنشطة والأحداث الماضية، الحاضرة والمستقبلية بشكل يسمح بتأكيد أو تصحيح التقييمات والتنبؤات السابقة.¹⁶ حتى تتحقق خاصية الملاءمة في المعلومات المالية يجب توفرها على ثلاث مميزات فرعية تتمثل في القيمة التنبؤية، التوقيت المناسب وقيمة الاثبات.¹⁷

2.3 الموثوقية: حتى تتمتع المعلومة المالية بصفة الموثوقية يجب خلوها من الخطأ المادي والتحيز وتمثيلها الصادق للأحداث الاقتصادية حتى يمكن الاعتماد عليها من طرف جميع الأطراف، وهذا ما يعني ضرورة أن تكون للمعلومات دلالة محددة بغض النظر عن الأطراف التي تقوم بأدائها¹⁸.

3.3 القابلية للفهم: تعني هذه الخاصية تمكين قارئ الكشوف المالية من فهمها وأخذ صورة واضحة عن الذمة المالية ونشاط الشركة من خلال قراءة بسيطة لهذه الكشوف، مع الأخذ بعين الاعتبار توفر مستوى معقول لدى القارئ في مجال المحاسبة وعالم الأعمال¹⁹.

4.3 القابلية للمقارنة: تسمح هذه الخاصية بتقييم ومقارنة أداء الشركة مع الشركات الأخرى المنافسة في السوق في فترة زمنية محددة، كما تسمح أيضا بتقييم ومقارنة أداء الشركة نفسها عبر الزمن²⁰.

5.3 المادية: تعتبر المادية خاصية شاملة وعامة مرتبطة باتخاذ القرار لذلك فهي تتشابه إلى حد كبير مع خاصية الملاءمة، حيث يتم استخدام هذه الخاصية فيما يجب الإفصاح عنه للأغراض العامة غير المحددة. تعتبر المعلومات مادية في حالة ما إذا كان من الضروري الإفصاح عنها في الكشوف المالية لأهميتها، لذلك فإن المادية تضع محددات لما يجب الإفصاح عنه من معلومات لأن كثرة المعلومات قد تكون مضللة وكذلك الحال عند قلتها²¹.

6.3 الاتساق: تقوم هذه الخاصية على اتباع نفس القواعد، الأساليب والإجراءات في الإفصاح وعرض المعلومات من دورة إلى أخرى، مما يخدم ويساعد على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة وتقييم نشاط الشركة عبر الزمن بطريقة ثابتة²².

يجب توفر مجموعة الخصائص سابقة الذكر حتى يمكن الحكم على المعلومات المالية المعروضة في الكشوف المالية بالجودة وبأنها مناسبة لخدمة أغراض المستخدمين ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الصائبة. للوصول للاستخدام الأمثل والاستفادة المثلى من هذه المعلومات المالية يجب قياس مدى جودتها بشكل مستمر.

4. معايير قياس جودة المعلومات المالية

من أجل الاستخدام الأمثل للمعلومات المالية يجب القيام بقياس مدى جودتها لتحديد درجة الاستفادة منها، وكذا التعرف على القيمة المضافة التي تحدثها داخل وخارج الشركة اعتمادا على عدة معايير تتمثل في: الفاعلية، الكفاءة، الدقة، المنفعة والتنبؤ كمقاييس لجودة المعلومات المالية²³.

IV. علاقة تباين المعلومات بصراع المصالح

الصراع الناتج عن علاقة الوكالة أو كما هو معروف بصراع المصالح يرجع سببه الى طبيعة العلاقات التعاقدية ما بين أصحاب المصالح. ويرجع ذلك الى المعلومة الضد تناظرية التي تخص الوكالة، حالة عدم التأكد والعقلانية المحدودة التي تتميز بها البيئة الداخلية والخارجية للشركة²⁴.

تكمن صراعات المصالح في طريقة توظيف المعلومة من طرف الوكيل اتجاه الأصيل، وذلك إما بطريقة تناظرية، والتي تكون فيها تحويل ملكية تكلفة الصفقة ايجابية بالنسبة للأصيل، وإما أن تكون بطريقة ضد تناظرية والتي يسعها من خلالها الوكيل للمحافظة على المعلومة الفعالة من أجل السيطرة وتحسين أرباحه أو هدم قدرة الوكيل على اكتساب المعلومة الفعالة وتحويلها للأصيل.

يتضح أنه في كلتا الحالتين أن أساس المعلومة الفعالة هو الذي يميز محور الدراسة لنظرية الوكالة من المنظور الإيجابي التي تبحث عن الكيفية التي يتبعها الأصيل لكي يكشف سبل عزوف الوكيل على تقديمه للمعلومة الفعالة²⁵.

مشكل تباين المعلومات يضع الأصيل أمام مشكل سببه عدم كفاءة الوكيل على اكتساب المعلومات الفعالة وإخفائه لذلك أو إخفاء الوكيل للمعلومة الفعالة سواء كانت بحوزته أو ليست بحوزته، وهذا من أجل الضغط على الأصيل بطريقة غير مباشرة ويضع نفسه في موضع قوة أي حصوله على أرباح إضافية بالنسبة له والتي قد تكون غير متوقعة من قبل من طرف الأصيل.

القدرة المعرفية الغير الكافية للمعلومة الفعالة بالنسبة للأصيل، يعود أصلها الى حالة عدم التأكد للمعلومة الفعالة والخاصة بكفاءة الوكيل، تذهب بالأصيل الى دراسة طبيعة العقود وطريقة التفاوض مع الوكيل حتى لا تكلفه عملية التعاقد أكثر من الأرباح المسطرة الناتجة من علاقة الوكالة ما بين الأصيل-الوكيل.

العديد من العوامل تؤدي الى ما يعرف بالخطر المعنوي الذي يضيف الى الشركة أعباء أخرى، فسيكلف الأطراف المعنية أو مالكي الشركة تكاليف وكالة.

تنشأ تكاليف الوكالة بسبب قيام المالك أو الأصيل بوضع نظام رقابة على تصرفات المسير وقراراته، وبما أن النظرية مبنية على فرضية الرشادة، أي أن كل طرف يسعى لتعظيم منفعته على حساب المنفعة العامة، وأن المسير يملك معلومة أكثر من باقي الأطراف فيما يخص وضعية الشركة، يرى جنسن وماكلين أن تقييم تصرفات المسير بناء على نظرية الوكالة يتم من خلال وضع نظام رقابة²⁶.

وتنقسم تكاليف الوكالة الى ثلاثة أقسام متمثلة في الآتي:

1. تكاليف المراقبة: وهي تكاليف يتحملها الأصيل، وهذا من أجل الرقابة على سلوك الوكيل مثل تكاليف

قياس وملاحظة سلوك الوكيل، تكاليف إنشاء مجلس الإدارة، مجلس الرقابة ومجلس المديرين.²⁷

2. تكاليف الالتزام أو المانعة من قبل الوكيل: وهذه التكاليف يتحملها الوكيل من أجل أن يثق به الأصيل²⁸.

3. الخسائر المتبقية: وهي تكاليف متصلة بالأصيل والوكيل والتي تنتج من جراء التعارض المستمر بين مصالح المتعاقدين كالاختيار الاستراتيجي غير الأمثل وتدعى هذه التكاليف أيضا بتكاليف الفرصة البديلة، تجدر الإشارة الى أن التكاليف التي تدخل في سبيل التخفيض من تكاليف الفرصة البديلة هي أكبر من التخفيض المتحصل عليه²⁹.

V. الأرباح الموزعة كوسيلة لنقل المعلومة (الإشارة)

تسمح الأرباح الموزعة للمساهمين، بالنسبة لشركات المساهمة الكبيرة التي تمتاز بعدم وجود تماثل للمعلومة بين المساهمين والمسيرين، بتحديد الشركات الأكثر كفاءة عن تلك الأقل كفاءة، فتوزيعات الأرباح تعتبر أحد أبرز وسائل اتصال الشركة بالسوق، ولقد أثبتت الدراسات أنه في المدى القصير هناك تماثل كبير في سياسة توزيع الأرباح، أي سياسة توزيع الأرباح منتظمة، بينما على المدى الطويل فهناك تغير كبير يحصل لسياسات توزيع الأرباح³⁰.

VI. دراسة ميدانية

1. مجتمع وعينة الدراسة:

تم حصر الشركات المراد دراستها في مجموعة من الشركات والمؤسسات الجزائرية. كما يتمثل مجتمع الدراسة في هذه الشركات من أعضاء مجلس الإدارة، مديرين تنفيذيين ورؤساء دوائر، بالإضافة إلى المسؤولين في المالية والمحاسبة.

تم توزيع مجموعة من الاستبيانات على مسؤولي الشركات ومديريها عن طريق مختلف قنوات الاتصال، حيث تم استرداد 50 استبيان صالح لإجراء الدراسة.

2. أداة الدراسة

الجدول رقم (01) يلخص أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان ويبين لنا تقسيماته الى محاور وعدد فقرات كل محور.

الجدول رقم (01): محاور الدراسة وعدد فقرات كل مجال

الجزء	رقم المحور	المحور	عدد الفقرات
الجزء الأول	1	توفر معلومات مالية ذات جودة داخل الشركة	05
	2	تأثير جودة المعلومات المالية على سياسة توزيع الأرباح	05
الجزء الثاني		معلومات عامة	05

15	المجموع
----	---------

المصدر: تلخيص لاستبيان الدراسة

كما تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي Likert في جميع أسئلة الاستبيان والمتكون من:

المستوى	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الوزن	5	4	3	2	1

3. صدق، ثبات وتوزيع الاستبيان

1.3 صدق الاستبيان

للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، تم حساب معامل الارتباط سبيرمان Spearman لكل فقرة من فقرات الاستبيان مع المتوسط الكلي للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة، حيث كان معامل الارتباط قويا عند مستوى دلالة 0.05. وبذلك تعتبر فقرات المحورين صادقة لما وضع لقياسه.

2.3 اختبار ثبات الاستبيان

اختبار الثبات هو التأكد من الحصول على نفس النتائج المتحصل عليها في حالة إعادة توزيع الاستبيان مرة ثانية أو على الأقل الحصول على نتائج متقاربة مع الإبقاء على نفس الظروف المحيطة بالدراسة، يتم ذلك بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's. والجدول رقم (2) أدناه يبين معامل الثبات Alpha Cronbach's لكل محور من محاور الدراسة.

الجدول رقم (02): ثبات الاستبيان

رقم المحور	المحور	عدد الفقرات	معامل Alpha Cronbach's
الأول	توفر معلومات مالية ذات جودة داخل الشركة	05	0.546
الثاني	تأثير جودة المعلومات المالية على سياسة توزيع الأرباح	05	0,579
	جميع الفقرات	10	0.909

المصدر: بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (02) أعلاه، يتبين أن معاملات الثبات Alpha Cronbach's لجميع المحاور مرتفعة، كذلك معامل الثبات لجميع الفقرات مرتفع ويساوي 0.909 مما يؤكد وجود ثبات في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان.

3.3 اختبار التوزيع الطبيعي

للتعرف على التوزيع الذي تتبعه البيانات والمتمثل في التوزيع الطبيعي أم لا، يتم استخدام اختبار كولموغوروف- سميرنوف Kolmogorov- Smirnov. عن طريق اختبار الفرضية (H0): البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ضد الفرضية البديلة (H1): البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي. والجدول رقم (03) أدناه يوضح نتيجة هذا الاختبار.

الجدول رقم (03): اختبار Kolmogorov-Smirnov لاعتدالية التوزيع

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة
الأول	توفر معلومات مالية ذات جودة داخل الشركة	05	1.284	0.074
الثاني	تأثير جودة المعلومات المالية على سياسة توزيع الأرباح	05	1.868	0.002
	جميع الفقرات	10	1.162	0.134

المصدر: بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن مستوى الدلالة لكل فقرات الاستبيان أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي والذي يسمح لنا بإجراء الاختبارات المعلمية.

4. تحليل البيانات الشخصية

الجدول رقم (04): تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة

النسبة	العدد	المتغير	
%20	10	20-30 سنة	السن
%30	15	31-40 سنة	
%30	15	41-50 سنة	
%20	10	أكبر من 50 سنة	
%100	50	المجموع	
%20	10	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخبرة
%30	15	من 6 إلى 10 سنوات	
%30	15	من 11 إلى 15 سنة	
%20	10	من 16 إلى 20 سنة	
%00	00	أكثر من 20 سنة	
%100	50	المجموع	
%10	05	مدير عام	الوظيفة

10%	05	عضو مجلس الإدارة	
20%	10	مدير تنفيذي	
40%	20	رئيس دائرة	
20%	10	وظيفة أخرى	
100%	50	المجموع	
64%	32	ليسانس	الدرجة العلمية
14%	07	ماجستير	
4%	02	دكتوراه	
18%	09	مؤهل آخر	
100%	50	المجموع	
38%	19	محاسبة	التخصص العلمي
34%	17	مالية	
10%	05	إدارة أعمال	
18%	09	تخصص آخر	
100%	50	المجموع	

المصدر: بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (04) أعلاه يمكننا ملاحظة ما يلي:

– أغلبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم من 31 إلى 50 سنة وهذا ما يؤكد الخبرة المهنية الكبيرة للمسؤولين مما يساهم في صدق الإجابات.

– أغلبية أفراد العينة يمتلكون خبرة تتراوح من 06 إلى 15 سنة مما يساهم في صدق وصحة إجابات الاستبيان.

– أغلب أفراد العينة يملكون مؤهلات جامعية عالية.

– أغلبية أفراد العينة متخصصين في المالية والمحاسبة وكذا إدارة الأعمال.

5. اختبار فرضيات الدراسة

من أجل اختبار صحة الفرضيات من عدمها نستخدم معامل ارتباط بيرسون، حيث لمعرفة نوع

العلاقة بين المتغيرين نقارن مستوى دلالة الاختبار مع مستوى الدلالة 0.05،

1.5. الفرضية الأولى: تتوفر القوائم المالية للشركات على معلومات مالية ذات جودة

الجدول رقم (05): معامل الارتباط للفرضية الأولى

المحور	الإحصاءات	المعاملات
تتوفر القوائم المالية للشركات على معلومات مالية ذات جودة	معامل الارتباط r	0.521
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	50

المصدر: بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أعلاه أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 مما يؤكد توفر القوائم المالية للشركات على معلومات مالية ذات جودة.

2.5. الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط إيجابية بمستوى دلالة إحصائي (0.05) بين جودة المعلومات المالية وسياسة توزيع الأرباح

الجدول رقم (06): معامل الارتباط بين جودة المعلومات المالية وسياسة توزيع الأرباح

المحور	الإحصاءات	سياسة توزيع الأرباح
جودة المعلومات المالية	معامل الارتباط r	0.628
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	50

المصدر: بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أعلاه أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين جودة المعلومات المالية وسياسة توزيع الأرباح.

الخاتمة:

بعد إعداد الدراسة والتطرق لكل جوانبها النظرية والميدانية، تمّ التّوصل إلى جملة من النتائج والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تتوفر القوائم المالية المفصح عنها من طرف الشركات والمؤسسات الجزائرية على معلومات مالية ذات جودة مما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

- هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية بين جودة المعلومات المالية وسياسة توزيع الأرباح وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

- يمثل قرار توزيع الأرباح التي تحققها الشركة أهمية كبيرة من وجهة نظر المساهمين والإدارة ككل، وبالتالي فهو هدف أساسي مشترك يلزم الإدارة بذل مجهود من أجل تحقيقه؛
 - معظم المساهمين يفضلون توزيع الأرباح بدلا من احتجازها بسبب نقص المعلومة وتخوفهم من المستقبل؛
 - تزداد أهمية المعلومات المالية لدى مستخدميها كلما امتازت بالجودة؛
 - يقصد بجودة المعلومات المالية أن تتمتع بالخصائص النوعية والدقة؛
 - المستثمرون يقومون باتخاذ قراراتهم بالاعتماد على ما ينشر من معلومات مفيدة في القوائم المالية؛
 - توفر المعلومة المالية الملائمة وفي الوقت المناسب ولكل الأطراف تساعد على اتخاذ قرار سليم ولصالح الشركة فيما يخص توزيع الأرباح.
 - انطلاقا من النتائج السابقة الذكر يمكننا تقديم بعض التوصيات كما يلي:
 - العمل على التحسين الدائم لجودة المعلومات المالية؛
 - العمل على توفير المعلومات المالية لمحتاجيها بطرق سهلة وعبر مختلف قنوات الاتصال؛
 - التأكيد على إعداد سياسات توزيع الأرباح بناء على المعلومات المالية الموثوقة المفصح عنها.
- المراجع:**

- ¹ دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص:205.
- ² دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص:206.
- ³ محمد زرقون، أثر الاكتتاب العام على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة-دراسة تحليلية مقارنة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي الجزائر- مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد الثامن، 2010، ص:85.
- ⁴ Megginson, William Smart, Scott B.Gitman, Lawrance J, corporate finance, 2th Thomson, Thomson south western, 2007, P:529.
- ⁵ علي بن ضب، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركة الاقتصادية المدرجة بالبورصة: دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2008-2006، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2008-2009، ص:122.

- ⁶ فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2010، ص:310.
- ⁷ منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2005، ص ص: 339-340.
- ⁸ فايز سليم حداد، مرجع سبق ذكره، ص: 310.
- ⁹ فايز سليم حداد، مرجع سبق ذكره، ص: 311.

- ¹⁰ محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، ص: 85.
- ¹¹ محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، ص: 85.
- ¹² فايز سليم حداد، مرجع سبق ذكره، ص: 311.
- ¹³ حمزة غربي، محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2015، ص ص: 219-220.
- ¹⁴ أحمد علي، "مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة"، مجلة جامعة دمشق، دمشق، سوريا، المجلد 28، العدد 01، 2012، ص: 478.
- ¹⁵ Céline MICHAILESCO, « Qualité de l'information comptable », Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, France, 2009, pp : 01-02
- ¹⁶ Éric TORT, Lionel ESCAFFRE, Améliorer l'information financière en IFRS, Dunod, Paris, France, 2012, p : 04.
- ¹⁷ Louis MENARD et autres, Comptabilité intermédiaire : Le cadre conceptuel et les états financiers, ERPI, Canada, 2^{ème} édition, 2005, p : 34.
- ¹⁸ رشا حمادة، "أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 26، العدد 01، 2010، ص ص: 315-316.
- ¹⁹ Ali SAHRAOUI, Comptabilité Financière, Berti Editions, Algérie, 2011, p : 10.
- ²⁰ D. Claude LAROCHE et autres, Le gestionnaire et les états financiers, Renouveau Pédagogique Inc. Canada, 4^{ème} édition, 2004, pp : 165-166.
- ²¹ إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعم، "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، العدد 30، 2012، ص: 297.
- ²² بدر الدين فاروق أحمد سالم، نصر الدين حامد أحمد، "دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 14، العدد 01، 2013، ص: 94.
- ²³ صالح السعيد، "الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية - بناء نموذج قياس لمؤسسة (الفطن المعقم) -"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 12، 2012، ص: 123.
- ²⁴ هشام صلواتشي، حوكمة المؤسسات: دور علاقة الوكالة في تحسين أداء الشركة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2013، ص: 79.
- ²⁵ هشام صلواتشي، مرجع سبق ذكره، ص: 79.
- ²⁶ ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص: 43.

²⁷بتول محمد نوري وعلي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص: 14.

²⁸رياض زلاسي، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 172.

²⁹لمين تغليسية، تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لغرض جودة المعلومات المالية: دراسة ميدانية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2013، ص: 5.

³⁰وليد زيرام، أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركة، دراسة مقارنة بين السوق المالية السعودية والمغربية خلال الفترة 2003-2011، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2013، ص: 91